

البعد عنهم خيرا
 فاحذرهم كل الحذر
 واسمع مقال الناصح
 وقال رباب الحكم
 ان شئت فقلنا
 فابدها بالمشاورة
 من حالة ترويضها
 فان اشار ناصحا
 فاولي الصداقة
 فالخير فيه طبع
 وان اشار مغريا
 فاجتنب اصطحابه
 والشيم الرديئة
 هذا وقد تم الخبر
 وحكمها احكاما
 كدور البعور
 والختم بالصلاة
 وبالسلام التمدد
 والال والاصحاب
 ما غردت حمامه
 والقرب منهم ضيرا
 لماك لاج او عذر
 سماع اللبيب المراج
 العالمون بالامم
 من الافام صاحبنا
 في حالة المحاور
 او حاجة تفيدها
 بالخير كان صالحا
 ولا تخف شقاوة
 واصله والفرع
 بالشر كان مغويا
 وواضحا جتنا به
 اضحت له سجيته
 يعون دقي ونجذ
 احكمها احكاما
 على نحو المود
 على زكي الذات
 على النبي احمد
 مع جملة الاحباب
 الى يوم القيامة

تمت

بسم الله

غر الفتاوى نظرا لعمال العالمين
 الفهماء الشيخ احمد بن علي بن حسين بن مشير
 في مذهبنا فاصالك بن اسير الاصبغ
 تخدمهم الله برحمته اسكنهم في فسبح
 جنتهم جزاهم عن هذه الامم خيرا امين
 وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى
 اله وصحبه التابعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِرَبِّهِ تَسْتَعِينُ

الحمد لله على ما علما
ثم الصلاة بعد والتسليم
محمد افضل خلق ربه
وبعد فالعلم بدين الله
والله استعين في ارجوزه
او جزها للبتي والطفل
من دينه حمدا كثيرا دائما
على نبي دينه قويم
والله وصحبه وحزبه
حتم وما الفضله تناهي
في الفقه فقه مالك وجزه
كي يحفظ الحكم بلفظ سهل

باب الايمان بالله عز وجل

واول الفرض على الانسان
بانه لكل شئ موجد
وانه لا ريت الا الله
وانه البارئ للخلق
وانه المالك للشفاة
فكل معبود سواه باطل
فواجب توحيد في الملك
وفي صفاته وفي سمائه
معرفة الله العظيم الشان
ليس له جل شريك يوجد
ما للعباد غيره اله
مالا نام غيره من رازق
والمستحق وحده للطاعة
وانه ليس له معادل
وفي العبادات بغير شرك
كما اتى عن خير انبيائه

فصل في ما يجب لله عز وجل من توحيد الذات والصفات

فاعلم بان الله واحد
جل عن الوالد والاولاد
بل كل ما سواه فهو عبد
وانه ليس كمثل الله
ليس له صاحبة ولا ولد
والكفو والسوى والانداد
له فالذم لجلال ند
شئ نزهه عن الاشباه

وانه القديم ذو البقاء
فهو تعالى اول واخر
حي مرید متكلم قدير
ثم صفات الله كالاسماء
واللفظ من كتابه والمعنى
والله مستوعب العرش بلا
ومر ما جاء من الصفات
كما اتى في النقل والتنزيل
وان اعين الوجوه الناضرة
يارب فاجعلنا من الدنيا
بلا ابتداء وبلا انتهاء
وباطن سمانه وظاهر
وترسميع عالمنا بصير
قديمة جلست عن الفناء
عين كلام الله ليس بغيا
كيف فتره دون ان تعطلا
في ثابت الاخبار والآيات
من غير تحريف ولا تأويل
ناظره لربها في لاخرة
اليك في النعيم ناظرينا

فصل في الايمان بالرسول

والانبياء طرائق امانا
قد رضخوا وادوا الامانة
وبلغوا جميع ما قد ارسلوا
وعصمة الله لكل منهم
وافضل الخلق وخير الاصفياء
وشريعة لكل شرع قد نسخ
وواجب ايماننا بكل ما
ضرورية وكل من له مجد
كالبعث والصراف والميزان
او في الجحيم والشفاعة التي
والقبر روضة من الجنان
والميت بالروح وبالرحمان
والصادقون المصدقون الظنا
واوضحوا معالم الديانة
به الى الخلق وما قد حملوا
في الدين امر واجب محتم
نبينا الهادي ختام الانبياء
وهو على الدوام غير منسوخ
مجيبه به لنا قد علما
فكافر يقتل كفر دون حد
والخوض والخلو في الجنان
خص بها نبينا فان ثبت
او حفرة من حفز النيران
منعم او في عذاب اني

فصل في الايمان بالقدر

وكل ما يكون من خير وشر فهو من الله وذا هو القدر
 ايماننا به علينا واجب
 قد قدر الكفر وقد قضاة
 وهكذا ايماننا مقدرة
 يعذب العاصي بمحض عدله
 وما يشاء خالقنا يكن وما
 وانضل لقرون اصحاب النبي
 فضلهم بحسبها على الولا
 والكف عن حربهم محتم
 الا بخير كاعتذار عنهم

فصل في تفسير الايمان والاسلام والعبادة

وفسر الايمان كل من كمل
 وانه بطاعة الرحمن
 واعتبرا لاسلام كالايمان
 بانها القربة بالمشروع
 كالنذر والدعوة للمعبود
 فكل من اشرك في بعض سوى
 وان يكن ذاك الذي قد اشركا

باب بيان اقسام المياه

الماء اما مطلق لا يلتبس
 فالطلق الطهور والم تسلب
 وهي ثلاث لونه وطعمه
 مما تغير وصفه كالطليب
 او طاهر او ما كثرها او نجس
 اوصانه او بعضها باجنبي
 وريحه ولا يزل حكمه
 والارض الطاهر بالاجبي

كالورد والريحان مما طهرا
 فانما استعماله في العاده
 والماء ان لم يتغير حين جل
 فهو الذي يكره حيث حصل
 في الطهرا وفي سائر التطهير
 والنجس الذي بنحو العذره
 اوصافه او بعضها تغيرا
 يصلح لا في سائر العباد
 فيه الاذى وهو كغسل او قل
 سواء واجعل مثله للاستعلا
 من حكم حرج فاستمع تقرير
 اوصافه او بعضها مغيره

باب ازالة النجاسه

شرط ازالة الاذى في المعتد
 لكن وجوبها مع اقتداره
 فليعد الصلاة في النسيان
 وان ذكرت الحرج فيها او سقط
 لكن يصلي فوق موضع نجس
 عن الثياب والمكان والجسد
 على طهور الماء والدكاره
 والعجز في الوقت بلا تواني
 عليك فالبطالان مع ما يشترط
 غطي بظاهر كالا يلبس

باب نواقض الوضوء

فالنخارج المعتاد في غير الرض
 وهو الذي يعرف شرعا بالحدث
 وهي زوال عقله بسكره
 ومطلق النوم الثقيل ينقض
 والنقض ايضا حاصل بتمسه
 بياطن الكف كذا الاصابع
 والنقض في المسس لشمته و
 والشك في النقص كفر للمسلم
 هذا هو الناقض لاسر الدبر
 من السبيلين وضوءا انقض
 وهكذا النقص سبابا لحدث
 او مجنون او باغواء يجبري
 ومن خفيف طال يند بالوضوء
 من غير حائل قضيب نفسه
 والنجس في الحكم لكل تابع
 ان قصد اللذة اولها وجد
 قد نقضا عقدا للوضوء الدبر
 والانتين او كما كلي من جزر

باب في قضاء الحاجة والاستنجاء والاستبراء

وليس للواطى ولا لمن قضى
يستقبل القبلة او يستدبر
ويلزم استبائوه باشره
ومن مذى واجب غسل الذكر
ويلزم استبائوه بعد الحدث
بمطلق او بحارة وما
وله يحز بالروث او بالاعظم

باب في فرائض الوضوء وسنته وقضاؤه

سبع فرائض الوضوء التيمم
والغسل للوجه مع التقيد
ومسح كل الرأس بالعظمين
والدلك بالكف فقط في طهره
لكن عليك واجب تحليل ما
يلزم تحليل اصابع اليد
والسنن التي له ثمانية
مضمضا مستنشقا مستنثرا
ومسح وجهي كل اذن وبما
ومن فضائل الوضوء التسمية
 ووضع ما كان من الاواني
والصمت منها والمكان الطاهر
والشفع والتثليث للغسل

باب في موجبات الغسل وفرائضه وسنته

الغسل واجب بلا استراية
بالحيض والنفس والجناية

وهي مغيب كمرة المحتلم
ثم المني مطلقا حيث انفضل
وان يكن من بعد غسله حصل
وانما الشرط عند القوم
اما فريضة فخمسة تعد
والدلك والغفور وتحليل الشعر
والسنن البدأ بغسل كل يد
اي الصماخين وكونه يرى
والستحيات لمن قد غسلا
ثم ازالة الأذى عن الجسد
والوضوء مرة على الكمال
وهكذا تثليث غسل الرأس

باب في التيمم

وان ترد فرائض التيمم
ومسح كل الوجه والكفين
والغفور في ذاك وما له صنع
ثم التماس الماء كالوقت يعد
كالرمل والتراب هو الأفضل
وسنن ان يضرب يديك
والمستحيات ثلاث كمل
ومسح ظاهر اليد اليمنى الى
والمسح اليسرى كذا ويبطل
قبل الدخول في الصلاة لابها

فالضربة الاولى ونزع الخاتم
مخللا اصابع اليدين
ونية استباحة الذي منع
شروط كذا في الصعد هو ما صعد
والطهر في ذلك شرط يجعل
مرتبا والمسح حتى المفقدين
تسمية الله تعالى اول
مرفقها فالبطن حتى تكمل
ببطل الوضوء وما يحصل
الا الذي ينسأه ثم انتبهها

وجامع الفرضين شرعا لزوماً تجد يده لا آخر التيمما

باب المسح على الخفين والجبيرة

والمسح جائز على الخفين بشرط أن يكون جلدًا طاهرًا ويمكن الشئ به على الولا ترفه به ولا تأثم ولم يوقت وله البطلان هب والمسح جائز على الجبيرة وليس مع ذاك تيمم يرى

باب الحيض وما يتعلق به

الحيض عندهم دم أو صفرة من قبل من تحمل أي في العادة وأكثر الحيض نصف شهر فالمبتدأة تنتهي للأكثر على كثير عادة لها وقل من الليالي بثلاث مكمله ثم للنقف ولا تجاوز العدد ولتوطأ وتصل لتضم معاً وتنتهي الحامل أن حاضت إلى في ستة فضاء قد نقلوا وإن تكن أيامه تقطعت على تفاصيل لها قد مضت ولتغتسل في كل حين انقطع

وإن تميز دم حيضها فنقل إن كان من بعد تمام طهرها وإن يدم بصفة تستظهر علامة الطهر جفوف قصة فلتنتظرها ربه الجفوف لا آخر المختار ولتصل وإن تكن معتادها الجفوف فلتغتسل إذا رأت أحدها وأمنع بحيض صحة اعتكاف كذلك جوب لأوسطين فأذا ويجرم الطلاق والتمتع ما بين سرّة وسرّة قفى الاقراثة القران فأعلما ولا يحل وطئها إلا إذا نفاسها بالولادة خرج لو بين توأمين وأكثر العدد والطهر منه وكذا التقطع هذا على مذهب مالك فكن

باب شرائط الصلاة

وإن ترد شرائط الصلاة تنحصر في ثلاثة أقسام شرط وجوب خالصا وشرطا فللوجوب وحده إن بعد ما

تجلس مدى التمييز ثم لتغتسل ولتغنيه قبل نصف شهرها إن ميزت ذاك والاعتذار أبلغ تين قل هي الثانية والقصة البيضاء على المعروف إن لم ترى القصة فافهم قولي أو مبتدأة ما لها وقوف ولا تؤخر الصلاة فافهما والصوم والصلاة والطوان قضائها الصوم بأمر حادثة فيه لزوجا وليس يدفعوا دخول مسجد ومس مصحف ليس على الحائض ذات حرمها تطهرت بالماء فادسها أخذها قل معها أو بعدتها ولا يخرج ستون يوما فاستفد صاحب تغذ كالحيض اسنعن به ما يمنعو مقلد مالك نجم السنن

فهي كما جاء عن الرواة ياتيك ذكرها على النظام صحت به الصلاة أو شرطها جبراً على الترك وإن يعتلما

والشرط في الصلوة طهر الخبث
وستر عورة وان يستقبلا
والترك للفعل الكثير مبطل
والشرط في الصلوة والوجوب
ثم النقاء من دم النفاس
ثم وجود الماء او ما ابدا
نوم ولا سهو ولا غفول
بقيد هال الماضي طهر الحدث
كذلك الاسلام منها جعل
فيها والكلام مانع جلي
معاد دخول وقتها المطلوب
والحيض والعقل بلا التباس
منه الصعيد وانتباهه بلا
كذي بلوغ دعوة الرسول

باب اوقاف الصلوة

والصلوات الخمس مفروضات
اوقافها محدودة محصورة
فالاختيارى لفرض الظهر
من آخر القامة لاصفرار
ومن غروب الشمس وقت المغرب
وللعشاء من غروب الشفق
ووقته في الصبح عند الحاذق
ثم الضروري اثر المطلوب
وفي العشائين بفجر حداد
لكنه يجرى في الضرورى
ويسقط الصلوة عند القوم
كل فريضة لها ميقات
منها اختياري وذو ضرورة
من الزوال وفرض العصر
من غير ماض للزوال الجارى
للسفق الاحمر المريب
الى مضي الثلث ثلث الغسق
من مطلع الفجر المضى المصادق
في الظهر والعصر الى الغروب
ثم كلا الوقتين للفرض اذا
ايقاع فرض لسوى المعذور
عذرسوى نسيانها والنوم

فصل في قضاء الصلوة

وان يكن وقت ادائها مضى
واجب تقديمه للنسي
ورتب الحاضرتين الذاکر
فخوما فاتة يلزم القضاء
منها اذا قل نحو الخمس
فذلك في الصحة شرط ظاهر

باب في فرائض الصلوة وسننها وفضايلها
اما فروضها فخمسة عشر
دنية الصلوة بالتعيين
ثم قراءة المصلى الحمد
واعتمد وافرضية القيام
وبعد الركوع والسجود
ثم جلوسه الاخير قد رها
وبعد السلام بالتعريف
ثم الطمانينة منها عدا
ثم الموالاة كما قد ذكرنا
والسنن السورة بعد الحمد
في الاوليين والقيام منها
وكل تكبيراتها ايضا سنن
وهكذا تحميد غير المقتدى
ولفضه بالصيغة الماثورة
وكل ما زاد على السلام او
ورد مقتد على الامام
ان كان على يساره مصلى
وسترة الامام والمنفرد
وجمعه في الفرض بالسلام
وان ترد معرفة الفضائل
رفع الدين حالة الاحرام
قراءة الصبح كذا والظهر
وهي لدى الاحرام ان يكبر
بقلبه فاصغ الى التبئين
ان كان مقتدى بها وفردا
لهذه السورة والاحرام
والرفع منها كذا معدود
يرى به معتد لاسلما
بلفظه الا في بلا تحريف
والاحتدال ثم ترتيب الاداء
فهذه الفروض خمسة عشر
في حق من بواقته الفرد
والسراجه بموضعيهما
ما جا وز الاول بنيرة ما ومن
وكل ما كان من التشهد
وكل جلسة سوى الاخير
قد الطمانينة منها قد روا
ومن على اليسار بالسلام
شاركه في الفرض وفي النقل
ان خشي المروءة منها اعتمد
منها كذا الانصاف للامام
فانها كثيرة السائل
وان يطيل الفذ كالامام
وعكس ذابمغرب وعصر

ويستحب في العشاء الوسط
وان يقول المقتدى والفرد
كذلك التسبيح في الركوع
وندب تأمين الايام حقاً
ثم القنوة في قيام الثانية
في الصبح ثم لفظ الذي اثر
ثم تورك المصلي المحقق
وان يجازي المصلي الذكر
ما بين اديم بطنه والفخذين
كالسدل للدين والقضيب
اما صلاتنا على النبي

فصل في مكروهات الصلوة

وتكره استعاذة المصلي
وتكره الامام ان يبسلا
عنه جوازه وندبها فمن
اماد غاء الافتتاح وهو ما
فستحب عن نبينا ورد
ويكره الدعاء في القرائة
كذلك الدعاء في الركوع غيرها
وقبل ان يشرع في التشهد
من بعد تسليم امامه كما
وكل ما يرى به ترفه
لا الحصر فاجواز فيها يتنوا

ويكره السجود فوق الكمر
به وان يشبك الاصابعا
وان يكون مقعباً واضعاً
رجلاه وضعها على الاخرى يدي
وكره التغميض اهل العلم
وكل ذاك يكره حين يعقل
وحافة الرداء والمعتم
والالتفات لا لعذر وقعاً
يداعلى حاضرة او رافعا
ايضا ويكره بامر دينوي
او حمل شيء بغم او كرم
حال الصلوة وبه لا تبطل

باب مندوبات الصلوة

ثم صلاة النفل قبل الظهر
وبعد مغرب ومن بعد العشاء
ثم الضحى وهي الى ثمان
تحية المسجد حين يدخل
ثم التراويح وذى في القدر
فهي ثلاث معها عشر ونا
والشفع قبل الوتر مما اكدا
والسنن المؤكدة خمس
الوتر فالعبدان فالكسوف
وركعتا الفجر على ما يشهر
وليستحب فعلها في المسجد
ولتقض ان فاتت بلا اشكال
وبعد ما ايضا قبل العصر
اكد ندبها بلا حد فشا
وقبل ان يجلس ركعتان
فيه بوقت جواز التنفل
عشرين دون شفعا والوتر
هذا عليه الناس اجمعونا
في فعله الندب على ما وردا
من الصلوة ليس فيها لبس
وبعد استسقلونا المعروف
رغبة لنية تقتصر
وان جرت في غيره لم تعد
من حين حل النفل للزوال

باب مفسلات الصلوة

واعلم حياك الله بالصلوات
وهي انا امنعت فيها النظر
فهقه الذي يصلي مطلقاً
بان للصلوة مبطلات
محصورة في قدر خمسة عشر
لكن تبادى المقتدى قد حققا

مع الفساد في هجوم الضحك
 وذكره فائدة حيث اشتراط
 كاطهر مطلقا وستر العورة
 والترك للركن يكون مفسدا
 وتبطل الصلاة بالزيادة
 وهي زيادة المصلي اربعا
 والقيء في الصلاة ان تعمد
 وبالكلام العمد ايضا نقصد
 والنفخ في الصلاة ان تعمد
 وبانصراف قبل ان يكمل
 والترك للقبلي مما كان عن
 وطال لا ادنى فليس يسجد
 وبالسجود مطلقا من سبق
 من الصلاة ركعة فصاعدا

باب سجود السهو

سن على المشهور بالاطلاق
 وليك محرما وجوبا لهما
 لكن سجود السهو ليس يفسد
 ثم اختلف موضع السجود
 فليسجدن قبل ان يسلم
 وفي مجرد المزيد يسجد
 لكن اذا ما اخرا القبليا
 صحت ولكن مع كره الأول

ولم يفيت في حالة النسيان
 واعلم بان السهو في الصلاة
 فتارة يذهل عن فرض فلا
 افسد وليأت بذاك الفرض ما
 وعقد هاهنا بالرفع لا بالانحناء
 بركعة من بعد ان يسلم
 ما دام في المسجد ما لم يطل
 وتارة يحصل منه السهو عن
 وهي على الذي عليه عولوا
 وما قري في الفرض بعد الحمد
 وترك ثنتين من التكبير او
 فانه يسجد في ذي السبع
 وتارة يذهل عما يستحب
 كالترك للقنوت او تكبيره
 او نحوها فانه لا يسجد
 وان يك شك بها هل اربعا
 بنى على يقينه وهو الاقل
 بعد السلام اذ هو الذي ورد
 وابن لبابة المصام اعتمده

باب صلاة الجماعة

قد سنت الجماعة الجمعة
 في حق كل بالغ وفي البلد
 باثنين منها الامام ثم لا
 في كل فرض غير فرض الجمعة
 فرض كفاية وادناه يُجَدّ
 حد لاعلاه ولا تقاضا

وانما يدرك فضلها الذي فمن يفقه نيل ذاك الفضل لا غيره اعاد نديا اقتدا لكن اني عود صلاة المغرب	ادرك منها ركعة لادون ذي منها كن صلى بشخص طفل مفوضا مع واحد فازيدا كذا العشاء بعد وتر قد اني
فصل في الامامة	
وان ترد ما الغرض بالامام واعلم هديت انها محصورة ثم مساواة الذي به اقتدى وان يكون بالغاً وعالم وغير موتم ولا معبد وقدرة المرأ على الاركان حرية الامام والاقامة من كل آفة ونقص وخلل فمن بذى او نحوها قد صما فكر هو امامة الجريح وكر هو اترتب الخصي وكل مأبون وكل اغلف وكل من يكره الموت به وجاز لكن ومن قد جذما وكل من خالف في شرعي وجوز واقدم الذي اقتدى وجوز وافضل الذي قد انقرو ثم علوه ولو بسطح	من الشروط فاستمع كلامي في تسعة اولها المذكورة في عينها وفي القضاء والاداء بما به تصح مما قد ما لنيل فضل فاعتبر تقيدي لكن يزد في جمعة شرطان والشرط في كمال السلامة نحو عروجة وقطع وشلل يكوه ان يؤم من قد سلا وصاحب القروح للصحيح وابن الزنى كالولد المنفي والعبد او من حاله لم تعرف لامردين لا لبعض مارب ماله في المقتدى ذوالعمى كما لك خلف شافعي ايضا على الامام ان عذوبك خلف صنف ولا يجذب احد عليه جاثز بغير قبج

ولم يجوز كون الامام الاعلى وان نوى كل بذالك العلو كبراً فذاك للصلاة مبطل	الايمثل الشبرا واقلا كبراً فذاك للصلاة مبطل
فصل في شروط المقتدى	
وان ترد ضبط شرط للمقتدى وهي بان يتحدا الفرضان وان يسادى الامام في القضا وان يكون تابع الامام وثبة اقتدائه به وما الاجمعة وفي الجمع وفي ومن به حال الصلاة يقتدى	فانها اربعة لم ترد فالاختلاف مقتضى البطلان وفي الاداء يفتى كما مضى في دكني الاحرام والسلام على الامام نية فتلزما فعل صلاة الخوف والمستخلف بعد دخوله بها منفردا
فصل في الاحق بالتقدم في الامامة	
وقدم العدل من الولاية فمالك المنزل والمستاجر لكن اذا لم يصلح استنبأ فرائد في الفقه والحديث ثم الذي يكون ذوزباده ثم اسن القوم في الاسلام ثم حسين الخلق ثم الخلق	ندبا على سواه في الصلاة مقدم عليه حين يحضر فقد ما غيرهما استنبأ ففي تلاوة فخذ تحديثي في الزهد والصالح والعباد وخيرهم في حسب الكرام ثم اللباس دون مامنه التقي
فصل في الاستخلاف	
وللامام في الصلاة ان حدث فينبغي استخلافه للاقرب باب قصر الصلاة	عذر كسبق الرجاء وذكر الحديث وبعد ان جاء فهو اجنبي
باب قصر الصلاة	
وانما يسق فعل القصر	لساثر في البرا وفي البحر

في كل فرض حاضر رباعي
لكن اذا ابيح ذاك السفر
يوم وليلة ذهابا قصدا
ثم ابتداءه لساكن البلد
وللعمودي يرى اذا عدا
وان نوى لكث به اياما

فصل في الجمع بين صلاتين

والجمع بين فرضي الظهرين
وهكذا بين العشائين ارضى
وزالت الشمس عليه نازلا
وقد نوى النزول وقت المغرب
فليجمع ذينك الفرضين
وان نزل عليه وهو ساير

فصل في العشائين للمطر

والجمع بين فرضي العشاء
يندب في السجود حسب ما ورد
للغيث كالطين مع الظلمة
والجمع في الظهرين غير معتمد

باب صلاة الجمعة

واما يلزم فرض الجمعة
وهو الذي ليس له عذر عرجي
وان ترد شرائط الاداء
وهي الجماعة التي قامت ببلد
والخطبتان قبل ما تقام
والموضع الذي به يستوطن

وصحت الجمعة باثني عشر
ثم دخول الوقت شرط في الخطب
اما القيام فيها فقد وجب
واشتراط كون الامام الخاطبا
ويندب التحسين للهيئات
والمشي والتجهيز والتطيب
والغسل للجمعة سنة ولا
بالسير فليعد اذا ما فضلا
والنفذ للخطيب قبل يكره
ويكره النفذ لمن قد قعدا
والكف يومها عن الاعمال
ويكره الحضور للمرأة ما
والسفر الواقع بعد الفجر
لكنه يحرم بالزوال
والنفذ للداخل والكلام
لكن اذا ما المرأ في النفذ دخل
وكل بيع بالاذان الثاني
وان اردت مسقطات الجمعة
وهي بان يمرض او يمرضا
وشدة الوحل وشدة المطر
والخوف من ايداع ظالم كما
وجاز تركها للصاحب العري
ومثله الاعمي الذي لا يفتدي

مكثهم الى السلام اعتبرا
وان تسمى خطبة عند العري
مع قدرة والظهر امر مستحب
فلينتظر في كل عذر قريبا
قبل ذهابه الى الصلاة
واللبس للبياض ايضا يندب
يصح الا كونه متصلا
عنه باكل او بنوم ثقلا
كتركه في الخطبتين طهره
ايضا اذا جرده عند النداء
خوف مضاهات والاضلال
لم يخش فتنة والاحراما
في يومها يكره لا لعذر
قبل ادائها على الحال
في الخطبتين كله حرام
قبل الخطيب فليتم ما فعل
يحرم فافضه بلا توان
فجملة في تركها موسعة
كعدم حضوره القريب المحرضا
وشدة الجذام منها تعتبر
لو خشي المعسر حبس الغرما
وكل ذي ربح كربه عسرا
بنفسه ولم يجد من قائدا

باب صلاة العيدين

سن ضحى في العيد ركعتان	بلا إقامة ولا اذان
وافقهما بسبع تكبيرات	ثم بست متتابعات
فالسبع في الاولى مع الاحرام	والست في الاخرى مع القيام
ويستحب الغسل يوم العيد	والطيب والزينة بالجديد
والمشى في الذهاب للصلاة	ويستحب فيه ان تصلى
والفطر قبله بعيد الفطر	وعكسه الا فضل يوم النحر
ثم بذائندب ان يكبرا	بعد فروض هي خمسة عشر
من ظهر يومه بلا تنازع	الى تمام فرض صبح الرابع

باب صلاة الكسوف

يسن ثلاثا والذكران	عند كسوف الشمس ركعتان
لكن يزداد في كلاهما تين	فعل قيامين وركعتين
وليجمع الناس لها في المسجد	والستر فيها واردا فاعتد
وركعتان ركعتان فأدر	جها فرادى لحسوف للبد

باب صلاة الاستسقا

يسن ركعتان الاستسقا	في السنة المجدبة الشهباء
لحاجة الزرع والحيوان	وهي ضحى كالعيد ركعتان
وليأت بعدها بخطبتين	لكنه قد جاء في هاتين
ابدا له التكبير باستغفار	وليدع بالوارد في الآثار

باب سجود القرآن

يندب ان يسجد احدا عشر	سجدة مع شرط الصلاة من قبل
من آخر الامران حتى فصلت	وليس اخرى ليج منها جعلت

باب صلاة الجنائز

والغسل والتكفين كالصلاة	فرض كفاية على الاموات
لكن على المسلم ان لم يفقد	من جمده الجمل ولم يشهد
في معرك ولم يكن بسقط	الا اذا استهل فافهم شرطي
امافروض هذه الصلاة	فانها اربع تكبيرات
ونية الصلوة والقيام	لها مع القدوة والسلام
تسليمة خفيفة واسمعا	بها الامام من يليه والدعا
ما بين تكبيراتها وبعد ما	يفرغ منها قبل ان يسلم
والبدأ بالحمد وبالصلاة	على النبي الذب فيه آتى
ويستحب الغسل للنساء	سبعاكذى العكس بلا امتراء
والسدر في ذلك والكافور	وبارد الماء به مأمور
لكن يجوز غسله بما سخن	وان يكن خلافه فهو الحسن
ولقن المحتضر الشهادة	لاجل ان يختم بالسعادة
وينبغي عند حضور الأجل	تحسينه الظن بربه العلى
ثم اذامات وخطبه فجع	فالسنة الصبر وقلة الجزع
فالضرب للعدو والنياحة	والشق ليس حكمه الا باحه
بل كله محترم وقد يرى	من اهله النبي خير البشر
ولم يعذب به بكاء اهله	من مات اذ لم يوصهم بفعله

باب في الزكوة

فرضية الزكاة امر فاشي	في الحرث والعين وفي المواشي
واما تلزم في النصاب	من كل نوع فاتبع صوابي
امانصاب الحرث خمس وسبق	ومايتان قدره في الورق
واما قدر نصاب الذهب	عشر وزن دينار بكل مذهب
والواجب العشر من الحرث اذا	سقى بكافيت والا اخذا

طالع

فضيته اذا بآلة سقى
والشرط في وجوبها في العين
وان يكون غير مال عبد
للتجر او ذخرا لالا كيا
وليس في الحرث ولا في العين
وربع عشر عبدا وورق
مرو وحول وانتقلوا الدين
ولا حل ليس بالمعد
وحكمه كغيره قد اجريا
من وقص بل ما سوا هذين

فصل في زكاة الابل

وان ترد قد رضاء بالابل
والفرض فيها ثم كل خمس
او شاة مغزجذع او جذعه
ثم بعشرين وخمس مسنة
وفي ثلاثين وست مائه
لخمس من بعد اربعينا
قل حقة قد دخلت في الاربعة
قد اكملت خمسا من السنين
ثم اذا زادت فثان
في كل ما زاد على التسعين
ثم اذا زادت على مائتين
وواجبها فكل اربعينا
وكل خمسين فستحقه

فصل في زكاة الغنم

في الغنم النصاب اربعونا
ولو من المغز على ما ذكرنا
حتى يكون قد رضاء يقينا
شاة وفيها جذع يقينا
وتستوى لانتى به والذكر
ماية شاة صحت عشريا

ثم اذا زاد فبالشأتين
ثم بما زاد ثلاث تقع
ثم بكل مائة شاة وقس
زك الى ثمام مائتين
ولا أربع المئين فيها اربع
عليه فموضا بابلتيس

فلا يجوز نقلها عندها **باب في زكاة البقر** مواد الامكان اعد ما

وفي ثلاثين نصابا للبقر
في الاربعين قل من الاثاث
وان تزد فذا هو الم شروع
وواجب في كل اربعينا
والشرط في فضية الانعام
واشترطوا ايضا في الساعي
ذوسنة انشاه مثل الذكر
مسنة كاملة الثلاث
كل ثلاثين لها تبغ
مسنة اكملت السنين
تتمام ملك وتقام عام
ان كان فاحفظ حفظ ذي امتناع

فصل في ما يجمع بين الزكوت

والسلت والشعر يجمعان
قول جلبان وماش ترص
والضان والمغز بهذا الباب
يضم كل منهما للآخر
مع حنطة وتجمع القطان
وحص لوبيا عدس
جنس كذى البنج مع العراب
وضم جاموس لنوع البقر

فصل في اخراج الذهيب عن الورق وعكسه

وجاز دفع عسجد عن ورق
وان تضع فليس من اعرام
وليخرج الزكاة بعد العزل
ولينو ما أدى من الزكاة
ثم من المحتمر المطلوب
فينقل الجدل له ويقسم
وعكسه بصره واطلق
ان عزلت عند تمام العام
حتما وان ضاع جميع الاصل
حتما اذا اعمال بالنيات
تفرق يقما بموضع الوجوب
بعضا بما فيه الزكاة تلزم

فصل في من تصرف له الزكاة

وانما تصرف في ثمانية
ذوالفقرو المسكين والفقير
وكل عامد عليها مطلقا
وكافر مؤلف ليعلم
والقن منها يشترى فيعتق
وانما ولاؤه يكون
والغارة الملبان في غير سقه
وفي سبيل الله وهو الغارة
ولستوى الغنى والفقير
واين السبيل هو كل مسلم
يحتاج للبلاغ ثم لم يجد
ولا يحل دفعها اليها شئ

افصل في نزكاة الفطر

قد اوجب الشرع نزكاة الفطر
صاع فادنى منه ان لم يجد
عن نفسه والوالدين والولد
وهي عن المؤسر ليس تسقط
وانما تدفع عند العلماء

باب الصوم

يثبت شهر الصوم باستكمال
ان تكن الرؤية من عدلين
وان تغيم ليلة الشك التما
لكن يصام عادة لو قضا

وان نوى الصوم وليس يدي
لم يحزه صيام ذاك اليوم
وكفر المفطرون عن ذر
والقيئ والد بابهما غلبا
ولاخبار الجبس والدقيق
ولا على المغتاب والمحتجم
لكن حجارة المريض تكره
ويكره الذوق لغو الملح
وتكره الجسة والقبلة ما
لكن اذا انزل منها كفرا
ولم يجب صوم على التحقيق
واشترطوا في صحة الصيام
شم مجيئ وقته المطلوب
والعقل النقاء منها اعتبروا
فالشرط في النية سبق الفجر
في كل ليلة وحددت لما
وما تعين الولاؤه فيه
ولتصم التي ترى للطهر
وان تكن في الفجر شكت فاقضا
وليقتض من في رمضان يفطر
الا اذا تعمد الاوطار
في الاكل والشرب من فيه فقط
وهي بان يعتق فيها رقبه

شم استقر الشهر بعد الفجر
وليقتضه من بعد شهر الصوم
ان ثبت الصيام بعد الفجر
فليس فيها قضاء وجبا
والكيل للضايع والظريق
حال صيامه ولا المحتام
خوفا من التعزير فيما ينمو
لكن مع المجلة والطرح
لم يخف الفطر والاحراما
وفي مذهبه القضاء اعتبروا
الا على المحتلم للطبق
نيته وملة الاسلام
وهو من الفجر الى الغروب
والكف عن جميع ما يفطر
وكوفاه منه يجوز تجزئ
لم يكن الولاؤه فيه لازما
فنية واحدة تكفيه
في الحيض النفاس قبل الفجر
وليقتض من جن سنين ما مضى
من غير تفصيل ولا يكفر
مع علمه منتهى كاختار
او يجماع او مني قد سقط
سليمة وليس فيها شائبة

او بصيام مدتي شهرين
او يطعم القدي الذي قد عدا
وليس في الواصل من غير الفم
نحو الذي يصب في اذنيه
واما يلزمه فيه القضا
ومثله افطار غير الطائغ
وليس في المحقة من احليل
واعتبر السواك حال الصوم
وجاز ان يصح بالجنابة
واعتبر ايضا جواز الفطر
يشترط ان يشرع قبل الفجر

فصل في جواز فطر الحامل والمرضع

وتقطر الحامل ان خافت على
باس بفطر من اصابه المرض
وان تخف على الجنين المضعه
فلا تقطن يافتي ولتطمع
صلى عليه الله كل يوم
لمثله عن كل يوم يطعم
وليقتد به الذي لا يقد

فصل فيما يستحب صيامه

وليستحب الصوم للحرم
وعشر ذي الحجة فاعلمها
كذا ثلاثة بكل شهر
مع يجب وتلوه المكرم
لا سيما يوم الوقوف منها
لا فها تعدل صوم الدهر

والصمت في صيامه عن الفث
ثم من السنة كون الفطر
فالماء والتاخير للسحور
ولا يجمل صوم عيد الفطر
وعن فضول القول كذا نقث
معجلا وكونه بتمر
وفعله ايضا من الماثور
ولا التي معدودة للنحر

باب الاعتكاف

اعلم بان الاعتكاف نافله
لكنها في رمضان اجود
وشروطه التمييز والاسلام
لكن اذا المرات بعض الجمع
ويبطل اعتكافه بالسكر
والوطى ليلا كمقد ماته
وبالكبائر التي كالقذف
واليوم مع ليلته ادناه
لكنما اكمله عشر كما

باب في الحج وما يتعلق به

فد فرض الحج على الفوريه
لكن اذا استطاع فعله بلا
نفس ومال لا لاخذ من ظلم
في حق ذي التكليف والحريه
عظم مشقة مع الامن على
ما قل وهو ذوق فاء بالذم

فصل في ميقات الحج

للحج ان فكرت ميقاتان
اما الزماني على ما نقلوا
من مبتدى ليلة عيد الفطر
اما المكاني فذو الحليفة
هما الكاني مع الزمان
فاشهر الحج وهذا يدخل
الى انتهاء ليلة عيد النحر
لمن اتى من طيبة الشريفه

والحجفة الميقات في الاحرام
ثم يلزم لساكن اليمن
حل بارض فارس واستقر
واما يصل اهل نجد
وكل من مومنيقات ولم
وكل من في البلد الحرام

فصل في اركان الحج

اركانه اربعة بعد
والسعي الوقوف في عرفه
فليبتدئ الاحرام من ميقاته
وانما يصح بالنية مع
لكن ليس فيه ان يغتسلا
وان يكون بعده مجزعا
وسن ان يلبس مع هذين
ثم يلبي حين يمشي ذاهبا
مجتداهما اذا سمعا
وكل ما صلى بلا الحاج
ثم اذا قضى من الطواف
عاودها الى مصلى عرفه
وليتطوف سبع مرات ولا
يساره البيت بوسط المسجد
وسن للطائف تقبيل الحجر
ثم استلام ركنها اليماني

ثم الدعاء دون حذو الرمل
والمشي في الاربعة البواقي
ثم ركوعه لدى التمام
ثم اذا طاف سعى على الاثر
والارتقا على الصفا والمروة
والحج بين الاخضرين والدعا
ولم يصب من في الجميع مجزى
ثم ليخرج النهار الشامتا
ثم لبيت فيها ويقصد عرفه
وليعين بمنزلة الظهرين
ثم ليقف في عرفات راكبا
لكن وقوفه بها نهرا
اما الوقوف الركن فهو مجزى
ثم يدفع بعده من عرفه
وليجمع المغرب فيها والعشا
فليوقع الصبح بها تمام
قد عومع التكبير واستغفا
ثم اذا جاوزه ارض المشعر
ثم رمى الجمرات اعني العقبة
ثم بها يحل ما قد حصلا
ثم ليخرج بعدها وليعاق
وذا الطواف رابع الاركان
لكنما التقصير للرجال عن

للمرأة لكن في الثلاثة الاول
واوجبوا هذا على الاطلاق
لكنه يندب بالمقام
وسن قبل السعي تقبيل الحجر
كامرأة عند وجوها لخلوة
من غير حد سنة لمن سعى
وليتحب فعله بالطهر
لكن يصلي الظهر في ارض منى
بعد طلوع الشمس فانهم الصفه
بعد الزوال اثر خطبتين
او قائما يدعوا الى ان تغربا
يمدى لاجل تركه اختيارا
في اي ساعة بليل النحر
والواجب النزول في المنزلة
ثم لبيت فيها وندبه فنى
ثم ليأت المشعر الحراما
حتى يكون واضح الاسفار
فالسنة الاسراع في محشر
وهي كغيرها بسبع واجبه
الا النساء واصطياره فلا
ثم ليفض ثم ليحل ما بقى
فاحفظ لما ذكر من بيان
حلقهم يكفي ولاننى ليس

وبات في منى ثلاث اكملها
وللثلاث الجمرات يرمى
بعد زوال الشمس فهي واجبة
فقد ذكرنا لك وصفا للحج

فصل في اوجه الاحرام وافضلها

وأعلم بان اوجه الاحرام
افضلها الا فراد فالقران
فالاول الاحرام بالحج فقط
اهل بالعمرة من حيث يشاء
والافضل الاحق بالتقديم
ثم ليطوف بعده ويسعى
ثم القران شره ان يحرمها
في نية الاحرام ثم تدخل
والشرع للتمتع ان يعتمرا
ثم ليحج مفردا وقارنا
وانما يهدي اذا لم يقيم
والهدي يكفي من جميع النعم
والافضل الاول ثم الثاني
لكنه ان لم يجده صاما
ثم يصوم سبعة انا رجوع

فصل في ما يحرم على المحرم الحج او عمره

يحرم بالاحرام ستر الرأس
فلا يحل لبسه محيطا
والوجه للرأس بلا التباس
بالعضو مطلقا ولا محيطا

والستر

ولترك المرأة ستر الوجه
الا لاجل الستر والتسديل بلا
ويحرم الطيب والقاء الثفت
والقلم للظفر وقتل الصيد
لكن به الجزاء كصيد المحرم
وهو هدية مثله من النعم
وما به ترفه او قصدا
بنسك من سائر الانعام
يصومها او فرق يومين
مدان من غالب قوته الحسن
ثم فساد الحج بالنسي
قبل الوقوف مطلقا وبعدا
ولا يحل الاكل من جزائه
ولا من النذر لاهد كعطب

باب الاضحية

سن لذى الاسلام والحريه
عن نفسه ومن عليه ينفق
وانما تجزى بمحض النعم
فليس مادون الشئ يجزى
فالاول الموفى من الاعوام
ثم ثنى البقر الذي دخل
اما ثنى المعز فهو كالحجذع
في السنة الاخرى وقت الاضحية
ان ايسر القربة بالضحية
حتما سوى زوجته فاحققوا
من ابل او بقر او عنتم
من ابل او بقر او معز
في السن خمسة على التمام
في رابع الاعوام عند من نقل
في الضان ما اتم عاما وشرع
يدخل من حين حصول التزويج

اعنى زكاة قربة الامام واشتراط سلامة الضمائم ويصح بمريضه ولا للمعيبة بكسر قرن ما لم يكن ذائلاً فادنى لكن اذا بين ثلث الذنب والسنة العق عن المولود ثم يمي يومها ويخلق والاختتان سنة الذكور وهو المسمى بالتفاض شرعاً	الى تمام ثالث الايام من كل غيب وكذا الهدايا عرجا ولا عوراً ولا ما هنك ما لم يصح او بشق اذني والقطع كالشق فلا يستثنى منها فلا تجزئ فلتجتنب في سابع الولادة المعدود ووزن شعره به يصدق والذنب اللانثى على المشهور وللوليد اذ يتم سبعا
باب الذكاة والصيد	
شرط الذكاة كونه ممبياً والقطع للحلوقم والودجين والقطع بثة من المقدم وجاز كل صيد كل مسلم ارسله من يده ولم يدع ولم يشاركه سواء فيه او مجتهد ذو اكالهم قلت ومنه جرحه بالبندق ثم اذا امرك في حياته واشتراط في الاصطيا والتسمية والشرط في الذكاة الحيا والبلد والذبح قل في سواها كالغنم	نكاح اثناه لنا قد جوزا لكن مع استيفائه هذين من فوق هاتيك العرق فاعلم مميز بجارج معلم لذلك الصيد والاقتدع واشتراط في العضان يدميه وكالسنان عندها هل العلم من الرصاص المنفذ الممزق فانه لا بد من ذكاته لكن مع الذكر كذا في التذكية فانها لو ذبحت لم تؤكل وان جرى النحر بها فكالغنم

وجوزوا في البقر الوجهين وجاز كل منهم واطلق واقترع الجراد للذكاة	والذبح اولى ذينك الامرين لكنه بالعظم والسن المتقى بكل شيء مقتضى الممات
فصل في ما يحرم اكله وشربه	
وتحرم الميتة والخنزير وكل ذي ناب من السباع وبجل ولا شرب كل مسكر وجاز للمضطر ما سد الرمق وقيل بل يجوز منها الشبع	والخنزير والبغال والحمير كاللبيث والحران ذوا امتناع وكل ما غيب عقله للبشر من ميتة البرية في القول الا حق وميتة البحرى لا تمتنع
باب اليمين والنذر	
واجبة كفارة الايمان اطعامه حين يؤدى عشره وليعط ان اطعمه كلاً مئناً ثم لى العجز بالصيام وليس في الغموس تكفير ولا وانما يلزم نذر الطاعة او كصلاة النفل والتحرير والنذر ان عم جميع المال	وهي كما قد جاء في القرآن او كسوته لكالهم مقداره او امة يتقها او عبداً وهو ثلاثة من الايام في لغوه الا اذا ما استقبلا لله كالصلاة في الجماعة او كصدق على الفقير فثلثه يكفي بلا اشكال
باب في الجهاد والجزية	
جهاد اهل الكفر كل عام في حق كل مستطيع ذكر مع كل وال فاجروا ببر وياخذ الامام خمس المغنم	فرض كفاية على الانام مع كونه مكلفا لم يعذر والبحر في ذلك مثل البر يصرفه كما اتى في المحكم

وما بقي يقسم بين العسكر
والقسم للفارس سهم والفارس
أما الغلول فهو شرعا يحضر
فتؤخذ الجزية من قد كفر
إن صح أن يسبي ولو يكن سكن
وهي كما حذر من علنا

باب النكاح وما يتعلق به

وأما النكاح أمر مستحب
والعبد كالحر له أن يجمعا
وجاز للحر نكاح الأمة
ولم يجز صداق حرة ولو

فصل في أركان النكاح

أركانه الولي والزوجان
فاشترطوا كون الولي مسلما
والرشد شرط فيه والذكورة
والصيغة اللفظ الذي يعتقد
وهو كأنكمتك أو تزوجتا أو
وربع دينا أو قل المهر
وهكذا ثلاثة دراهم
وليس للمرأة إسقاط الأقل
واشترطوا الصحة في الزوجين
كالعقل والبلوغ والحرية
وليس للولي أو ذي العبد

وأما كفائة الرجال
فلا يكافى العربي ذو الفسق
وجاز أن تسقط المرأة مع

فصل في من يحرم خطبتها وذكر الشفار والمتعة

ولا يجز خطبة الرأكة
ولا صريح خطبة المعتدة
مؤبد تحريرها عليه
وليفسخ الشفار وهو البضع
لكن تزوجني بنتك الرضلى
مهدا ولكن اسقط للمهر
ثم نكاح المتعة المؤجل
لكن لها جميع ما سمي لها
ثم كذا الزوجين فيه لا يجز

فصل في المحرمات من النسب

يحرم سبع نسوة من النسب
فالاول الأم وإن كانت علت
والأخت بالاطلاق والعمت
ثم بنات الأخت والأولاء
أما التي قد حرمت بالقهر
أما التي ينكحها وإن علت
وزوجت الأب وإن كان علا
والجمع بينها وبين أختها

باب في وجوب القسم للزوجات

تكون في الدين وفي الأحوال
مسئلة قد حرمت بالعق
وليتها لكن لكفره امتنع

لكن لما سواها في الديانة
واللمس بعد عقد في العدة
والفسخ ليس مطلقا اليه
بالبضع إذ فيه استقرار المنع
أنكحك بنتي وإن ان يفترضا
أو استوى مهرها في القدر
ممتنع والفسخ فيه مجمل
أو لم يكن فمهر من ماثلها
وأعتدت العرس والحق الولد

وهكذا من الضعاف تجتنب
وبنته وإن تكن قد سلفت
ثم بنات الأخ والخالات
يجز من الرضاع هو للأخ
فهن في العدد كما في الذكر
وبنت من بها بنى ما سلفت
وزوجة الابن ولو من سفلا
كعمة أو خالة أو بنتها

والقسم في البيت للزوجات وهو بليلة ويوم ومردا ومن بنى بشيب فليقسم وان يكن بنى بيكر فالقضا ولا يجوز وطئة لزوجته والجمع بينهما في فراش	حتم ولورثقا ومحرمات فلا يجوز كونه بأزيدا في بيتها ثلاثة ليقسم لها بسبع كمل ولا تضي بحضرة الاخرى كذا مع امته ممتنع ايضا ولا تتماش
فصل في وجوب النفقة للزوج والوالدين والولد	
وكل من بزوج قد ابنتى فأمره بالكسوة والافتاق بحسب حاله وسعروبلد	ومكت من وطئها وامكنا حتما عليه وهو بالاطلاق كالوالدين المعسرين والولد
باب في طلاق السنة	
ثم طلاق السنة المعتمد لكن بطهر لم يمس فيه وما عدا ذلك فهو بدعي ثم على الرجعة حقا جبره وذو الثلاث بائن كالخلع	تطبيقه في حال طهر واحد من غير عدة فخذ تنبيهي لكته في حيضها وذو منع فيه وفي سوى الحيض يكره وما سوى ذلك فهو مرجعي
باب في اركان الطلاق	
اركانه اربعة بها استقل فالاهل كل مسلم مكلف واحكم على السكران بالحرام وقصده بأي لفظ يلزم ولم يقع شرعا طلاق المكروه واللفظ نوعان صريح ظاهر	اهل وقصد ثم لفظ ومحل فان جرى من غيره فمتفى فيه وفي الحدود بالالزام ولو باسقتى على ما جزموا بكل امر مقتض لعذره وذو كناية سنذكر

فالاول الصريح نحوى مطلقه وكل لفظه تعد واحد ثم الكنايات لنوعين هما اما الصريح لفظها فهي التي كذا اضرار وكذا خلية وهو مصدق اذا دأب على الاقل اما محله فما قد ملكا	او طالق فانهم لا منطلقه الا اذا نوى بتلك زائده صريح لفظ وخفى قسما بانت عن الثلاث نحوى بتنى وباين ومثلها مبرية مع حلقه في غير من بها دخل من عصمة الزوج قبل الكا
باب في الخلع	
والخلع ماض جائز ولو صدر موجبه زوج مكلف خلع فان جرى ذلك من مجبوره وان جرى بلفظه دون عوض لكن لها الميراث منه مطلقا	بغير حكم او بما فيه عذر وهو بلفظ او معاطات تنفع بانت ويرد المال في ذا الصوره صح ويمضى خلع صاحب الخلع ان مات فيه قبل برء حقا
فصل في الرجعة	
يرتجع النكح بالاطلاق وهي بلفظ ظاهر او محتمل واعتبرا حصولها بالقصد ويشهد الزوج اذا ما ارتجعا زوجته لكن اذا بها ابنتى	فعدت الرجوع من الطلاق نحو ارتجعت زوجتي ولو هزل لكن على ما رجحه بن وشد وكل من طلق فاليمتعا والعلماء اطلقوا القول هنا
باب في العدة	
واعلم بان عدة الاستبراء اعنى ثلاثة من الاطهار طهران والمرأة ان لم تحض	لكل حرة ثلاث اقراء وللأماء دون ذا المقدار لصغير سن او اياس مقضي

فاشهر ثلاثة متممة
 وعدة الحر في الوفاة
 اربعة من اشهر وعشر
 وعدة الحامل في الطلاق
 ثمن لمن طلقها السكنى كما
 يملكه الزوج ولو بالاكثرا
 هذا ولا يحل للمعتده
 شيء من الطيب ولا التحلل
 عدتها من حرة او من امه
 كما اتى في محكم الآيات
 وان تكن مملوكة فالشطر
 وفي الوفاة الوضع بالاطلاق
 لمن توفي زوجها في كل ما
 لكنه بشرط نقد فيها لكره
 من الوفاة طول تلك المدة
 ولا تزين ولا بالاحمد

باب البيع وما يتعلق به

البيع جائز ومبرم واجب
 وهو مبادل على الرضاء
 والشرط في عاقده التمييز
 واشترطوا في ما عليه قد عقد
 ثم انتفاعا به وان يرى
 فلا يصح بيع ما لم يظهر
 ولا ككليب صيدناكا الحجر
 عليه كالا بق والمقتصب
 اذ علم كل منهما بالثمن
 او كان غير جائزا ومستحب
 منعقد كالقول والاعطاء
 فدونته ذلك لا يجوز
 طهرا او كون النهر عنه قد قد
 مما على تسليمه قد قدرا
 بالغسل الزيت الذي يستفاد
 عند ما قها وما لم يقدر
 ولا كترتب صائغ فقد ابي
 شرط كذا علمهما بالثمن

فصل في الربوي

اعلم بان الله حرم الربوي
 وهو على نوعين شرعا جائز
 ثم كلا النوعين شرعا يعتبر
 فامنع ربي الفضل والصنع
 وتركه على الربوي قد وجبا
 ربا فضل وربى نساء
 في النقد والمقتات ما يدخر
 طرا او الاخرى النساء فقد

لا درهم بدرهمين فاحفل
 فحوز البيع اذا الصنف اتحد
 وجاز في اختلافه التفاضل
 فجاء ببيع فضة بالذهب
 والسلك مع شعيره بالبر
 ثم القطاني هنا اصناف
 وجاز في فاكهة كالخضر
 او درهما بدرهمين مؤجل
 مثلا بمثل فاجزا يدا بيد
 لكننا التأخير كل حاضل
 مختلف الوزن وتأخيرا بى
 صنف ومثله جميع القمر
 فبعضها للبعض لا يضاف
 تفاضل لكن بلا تأخر

فصل في المنهي عنه من البيوع

وقد نهى النبي عن بيوع
 والغش من ذلك كالكتمان
 ثم الحلاب كاشف لذلك
 او يرد به بصاع تمر
 والبيع باللسان والذبذبا
 ومنه فسخ دينه في دين
 وبيع معلوم بمأقده جملا
 ولم يحز ايضا عسب الفحل
 وقد نهينا عن تلقي السلع
 من ذاك بيع الغر والممنوع
 للعيب او تصرية الحيوان
 فبيعه للمشتري ان يسكا
 او ما يؤدى في زكاة الفطر
 في الظهار وفي البطن مما حرم
 وبيعة تشمل بيعتين
 من جنسه او غيره قد مضى
 وبيع حامل بشرط الحمل
 او اهلها كالنجش الممتنع

فصل في بيع الاصول والثمار

هذا ولا يجوز بيع الثمر
 وذاك في النخل الزهو الجاري
 ثم جميع الثمر المؤثر
 الا بشرطه كمال العبد
 ويتبع البناء الارض والشجر
 قبل ابتداء صلاحه المعتبر
 بكاهمرا او باصفرا ر
 لبائع الحائط لا للمشتري
 وخلفه الفصيل فانهم قصد
 كعكسه نذاك حكم معتبر

ومرخص النبي في البرية
وهي بان تكون ملفوظا بها
وان يكون بيعها في الشرع حلال
بمصرها وبوعها في الذم
وجاز للعرفه ودرغ الضرر
وان اتيح قدر ثلث الثمر
ما لم يكن من عطش فطلقا

فصل في التام

والشرط في الصحة عقد السلم
ولا يصح حيث ابرم الاجل
واشترطوا تعجيل راس المال
لكن اذا اخره ايتا ما
وان يكونا غير تقديين ولا
وضبطه بمابه عرفا ضبط
كذي وجوده لدى الحول
ثم بيان ما به فامتنع

باب في الرهن

والرهن بالاطلاق ذوا جازه
فالحكم بالاطلاق فيه قد قضى
وكل نسل حادث لما رهن
وليس مال العبد معدن
والرهن ان غاب عليه الرهن
ماله قيمه بنية على التلف

والرهن في القرض به لا ينتفع
وماله من غلة ومن تمر
والصدقة ما لا اجر الاخرى
والهبة التملك من غير عوض
وان بموة الواهب بالسقم ينقل
وان يمت من قبل ذلك الماعطى
وليس للمرأ الرجوع مطلقا
وللاب اعتصامه ما يهب
ماله ريان او يكن قد تكما
ودون ارث ملكه العطية
ولم يحز لظهرها ان يركبا
وان ولي الطفل صار جائرا
بشرط ان يسكن الدار ولا
ومن عليه غيره قد اهدى
وان تفت فقيمه فيها وما

باب في الوقف

الوقف قرينة ولا يبطل
وكونه من كافر شقي
وان جرى ذلك في العصيان
وجعله الوقف على بنيه
كذا اشتراط واقف فيه النظر
او سكن المسكن قبل الحول
وصيغة الوقف على ما نقلنا

وما سوى ذلك بشرط ما امتنع
فذاك للرهن شرع استمر
اعطى نير جويرها والآخرى
اشترطوا حوزها قبل المرض
ولم يحز موهوبه فقد بطل
فانها لو ارثيه تعطى
في هبة وما به تصدقا
لولده كالا مرعا شرا ب
لاجلها النجل على ما وضعي
في الشرع فوكرهه جلية
وجاز من الباطن ان يشربا
له الذي اعطاه كان جائرا
يجهد عينه والابطلا
اثابه قيمتها او ردى
يحرم في البيع قد حرما

ببطل الهبات حين يحصل
في قرينة كذي على الحزبي
لله فهو ظاهر البطلان
دون بناته لظلم فيه
له حصل سبقه ديناصد
واقفه فاسمع جلي القول
حبس او وقف او كسبلا

ومن عليه الوقف حيثما انقطع
للاقرب العاصب للحبس
وما على كسبه وتخرب
في مثله وذلك حين ايسا
وشرط من حبس حتى يتبع
وبع ما ليس به ينفع
لكن عقا والوقف شرعا يتق

باب في الودعة والعارية

حقيقة الايداع توكيل على
ويضمن الودعة المقرط
وهكذا يضمنها بالجد
وقوله في رد هاهم صدق
وان جرى الاشهاد حين تؤخذ
ويكره التجربها ويضمن
وسلف المعدم والمقوم
ويكره النقد لكل مؤسر
وتبذل العارية استجابا
عليه كالرهن لدى المقتن

باب في الغصب والاستحقاق

الغصب خذل المال ظلما واعتك
له يرد قيمته المقوم
فرد عين ذلك المغصوب
وان بدى في عينه التغير

في اخذه بنقصه او اخذ ما
وان جرى النقص من الغصب
في اخذه قيمته يوم اغتصب
ويسترق ماله من الولد
ورد ما استغله وفي الشجر
وان يكن احدث في الارض بنا
في المدم والقنع وقيمة الشجر
من بعد ان يسقط اجر الهام
ومستحق الارض ممن عمرا
في دفعه قيمة ذلك قائما
فان ابا كانا شر يمين بها

باب في الشفعة والمساقاة

وانما الشفعة في الشارع
ان ملك الشفعة اختيارا وبض
ولم تكن من شفعه للبار
وليس في البرء وفحل النخل
كعرصة ولا مرقما
وتبطل الشفعة عند الكل
كما اذا ساقاه او قاسما
وتركها الحاضر فوق السنة
ونحو شهرين ان العقد خضر
شم المساقاة بكل اصل
لكن بشرط ان يكون فاشم

به لدى اغتصابه قد قوما
فربه مخير في المذهب
او اخذ مع ارش الذي وجب
من امة الغصب وللزني نجد
يرد ما اصابه من الثمر
او غرس اشجار فخير هنا
ملقى كذا قيمته نقص تعتبر
والقاع ماله يله ذو الظلم
لها بغرس او بناء خيرا
او قيمته لارض براحا فاعلم
والحبس كالغصوب خذلانها

من العقد والدور والرباعي
لاما بارث او باعطا وقض
ولا بما القسم عليه جاري
من شفعه من بعد قسم الاصل
متبرعه وغير ما تقدر ما
ان اسقطت بالقول او بالفعل
او اشترى للمشتري وساوما
مال المدين طريق عنده ممكنه
وغائب الى القدم ينتظر
جائزة وان يكن ذابعل
وفيه حل البيع شرط معتبر

وان يساقه بجزء علم

باب في العتق وما يتعلق به

والعتق بالتصريح والكتابة وهو على نوعين في التفصيل والعتق يسرى في جميع العبيد وان يكن اعتق بعضا لشركا قومه والقيمة اعطى وعتق وان يكن حينئذ وعبر وليس للسيد في ما نقلوا ولا انتزاع ما لها قرب الاجل ومن اثنان عبده بمثل والاصل والفرع بملك عتقا ولا يصح في الرقاب الواجبه ولا التي يست على الاسلام والعتق من مكلف لم يجبر ويبطل العتق لدى المحقق

فصل في المدبر

مدبرين عتقه قد علقا وان يكن لبعضه قد حملا ولا يحمل بيعه ولا الصبر ووطئ من دبره ارضي وهو كغيره على التحقيق والولد الحادث للمدبره

ويبطل التدبير قتل العبد كذى محيط الدين والاجنود ويبطل التدبير دين سبقا

سيده على سبيل العمه قد قال في بيت له مشهور ان سيدى والامطلقا

فصل في الكتابة

وكل عتق واقع بالمآل وما لها مؤجل منجز فهو متى يعجز للرق يرجع لكنما العجز بحكم المحكم والولد الحادث للمكاتب وان يمت قبل الاداء للمكاتب اذى من المال الذي قد خلفا وورث الباقي والا استسعى وان يكن جماعة قد كوتبوا وليس للمكاتب التبذرع وان وطئ السيد المكاتبه

فصل في ام الولد

كل وليدة بوطئ السيد يثبت ذالها بالقاعلقه وعزله ووطيه في الدبر لكنما الوطئ يكون هدرنا ثم لسته فاعلا تلد وولدها من غيره لها تبع ورازوطيه لها كالحدمه

قد حملت بتلك ام الولد فما على كضغة مخلقه ليس له في دفعه من اثر ان ادعى من بعده الاستبراء لادونها فمنها ذاك الولد وما لها ما صح منها ينزغ ان سهلت وبيعه اذ وحرمة

وعتق من رؤس المال وهكذا العتق للآجال

فصل في الولاء

وانما الولاء للمعتبر
وجزا ولا والعتيق مطلقا
بحسب ما في الكتاب المسطره
صالم يكن ذون نسب من حتر
وان تزوجت بمولى فالولد
وليس للنساء من ولأء
بل ما ولين عتقه وان شجب
وقدم الشارع عاصبا لنسب

فصل في الوصية

وينبغي الاعداء للوصية
تنفيذها على الوصي حتموا
ثم الوصايا كلها من ثلثه
ولا بما زاد على الا ثلاث
وان يضيق عن الوصايا الثلث
لكنه يبديك الاسرا
ثم زكاته التي قد فرطا
وان يكن معتقاً في الحال
مخرجا كالدين قبل ارضه
وبعد هذا عتقه في الرض
ويطلل الايصاء بهما رجيا

باب في الفرائض

اسباب ارثنا الذي بها وجب
وبيت مال المسلمين اطلاقا
والقتل عدوانا وان اخطا فلا
والارث دار واختلاف الدين
والوارثون لا يبسط عشره
فالاب والجد ابوه حقا
فابن الاخ المدلى بغير ام
والزوج ثم صاحب الولاء
واحصص مع الابن باليراث
بنت وبنت الابن بهما سفلت
وبعد هال الزوجة ثم معتقه
والارث بالفرض وبالتعصيب
النصف والرابع وثلث سدس
فالنصف للزوج بغيره
ان لم تكن بنت ولا ابن قد حجب
ان لم يكن لمن من مشارك
والربع للزوج اذا ما صحبه
وهو لكل زوجة فاريدا
والثلث فريضها وفرضه مع
والثلثان فرض بنتين فما
فرض الشقيقتين والاختين
والثلث فرض الام اذا لفرع
من الذكور او من الاناث

عقد نكاح وولأء ونسب
ويمنع الميراث رقي مطلقا
شيئ له من رية الذي قتل
والشك واللعان عن يقين
الابن وابن الابن يفقوا اثره
والاخ من اي الجهات اطلاقا
فالعمر لا لام فان العمر
ذوالعتق فالذكور هو لاء
سبع حواير من الاناث
والام ثم جد وان علت
والاخت من اي الجهات مطلقة
فالفرض ستة على التركيب
والثلثان ثم ثلث سدس
وبنت صلب ثم بنت الابن
والاخت للاصلين ثم اخطالاب
ولا معصب فخذ لك
من ولد الزوجة من قد حجب
ان لم يكن للزوج فرع وجدا
وجوده كذلك النص وقع
ذا لصلب او لابن وهما
للأب اذا لاخت للاصلين
ولا من الاخوة معها جمع
كاشنين او ثنتين او ثلاث

وثالث ما يبقى لها بغير من
وان يكن معها هذا الاب
وهو لاثنين لو اثنتين
من ولدا لام وهم على التو
والسدس للواحد منهم فقد
وهولها ايضا مع الاخوين
ثم لبنت ابنه فصا عدا
والاخذت للاب فما فوق هذا
والسدس فرض جدة لامر
لكن اذا استوتوا في النسب
فاسقط البعدي التي للاب
والعاصي الذي له ما قد بقي
وتستحق حوز كل المال
وهو هدية الابن فابنه فاب
ثم الاخ الشقيق ثم الاب
فالعم فابنه كذا مرتب
وان يكن غير شقيق فاعلم
ثم يكون الاثر للموالى
والاخذت ايضا الام العصبه
والابن وابنه مع البنات
والأخوات بالاخ للساوي
والجد مهما كان معه اخوه
فالخير للجد من المقاسمه

وان يكن ذو الفرض معهم بليق
من ثلث الباقي او المقاسمه
وعدة ولدا لابوين ولدات
والفرض للجد والاخذت ورث
فاصلها من ستة مكمله
ثم يعود للجد والاخذت الى

باب في المحجب

وكل من اول بغيره سقط
فالاب حاجب لاصليه كما
وكل ما كان من الجدات
ويسقط الاخوة كل الابنا
وفضل ولدا لام بالمحجب يحد
ويسقط الجد بنى الاخوان
جميع اولاد الاب الاناث
باين اب كذا بنات الابن
الا اذا عصبن باين ابن

باب جامع

والا التقاط اخذ مال عصما
ان خيف خائن وحتما عرفنا
منه الوكاء والعفاص بالصفه
تملك المذكور او تصدقا
وان يرد امسكها الربها
وجازا كل الشاه بالفيفاء

يعرض للضياع لكن لزما
حوالا ودفعه الى من عرفنا
وان مضى الحول بغير معرفه
به وفيهما الضمان اطلقا
ولم يضمن دون تفريط بها
واكل ما يفسد كالقشاع

واخذ ما ضل من الباقورا
ثم التقاط كل طفل نبذ
من بيت مال المسلمين سلما
والولد النبوذ حر والولي
والعيس شر عالم يزل محظورا
فرض كفاية وما يصلح ذا
وهو على جميعهم ان عد ما
للمسلمين فيه شرعا جعلوا

فصل في الاجارة والكر والجمع

ولم تكن اجاره ولا كرا
واشتراطوا تحديقها بالاجل
ولم يميز اجارة الارض بما
ثم كراء السفن والرافل
فان تمت راحلة او فدمر
ان عين الكرا واما ان ضمن
ولا انقساخ ان يموت الركاب
ومن رعى ماشية ان تتلف
وجاز اخذها على الاذان
وما على مستأجر الطبيب
والا ضمان لاحق للمكبري
ولا على الحارس والدلال
وكل ما غاب عليه الصانع
والجعل جائز بلا ضرب اجل
وقد تقضت غرة الفتاوى
ابيا لها الف على لتمام
نظمتها بجمعة قعاء
وقد وفيت في آخر المحرم

في خمسة واربعين متقنه
هذا وارجو الله ذى الاكرام
وان يمدنا بنور السنه
والحمد لله على الوفاء
ثم صلاة الله والسلام
على النبي المجتبى محمد
من قبلها الف وما يتاسنه
ان يتوفانا على الاسلام
وان ينيلنا الرضى والجنه
حمدا كثيرا جل عن احصاء
ما اعتقب الصياء والظلام
والله اولى الحمى والسودر

وصحبه ذوى المناقب الغرر
وكل تابع لهم على الاشر